وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله تعالى وفي بعضها لا شيء فيه البتة وقد ادعى
قوم انه صنع ذلك عمدا وغرضه ان يبين انه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى
الذي ترجم عليه ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه
حديث الى حديث لم يذكر فيه باب فاشكل فهمه على الناظر فيه وقد اوضح السبب
في ذلك الامام ابو الوليد الباجي المالكي في مقدمة كتابه في اسماء رجال البخاري فقال
اخبرني الحافظ ابو ذر عبد بن احمد الهروي قال ثنا الحافظ ابو اسحق ابرهيم
بن احمد المستملي قال انتسخت كتاب البخاري من اصله الذي كان عند صاحبه محمد بن
يوسف الفربري فرايت فيه اشياء لم تتم واشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت
بعدها شيئا ومنها احاديث لم يترجم لها فاضفنا بعض ذلك الى بعض قال
ابو الوليد الباجي ومما يدل على صحة هذا القول ان رواية ابي اسحق المستملي ورواية
ابي محمد السرخسي ورواية ابي الهيثم الكشميهني ورواية ابي زيد المروزي
مختلفة بالتقديم والتاخير مع انهم انتسخوا من اصل واحد وانما ذلك بحسب
ما قدر كل واحد منهم في ما كان في طرة او رقعة مضافة انه من موضع ما
فاضافه اليه ويبين ذلك انك تجد ترجمتين واكثر من ذلك متصلة ليس بينها
احاديث قال الباجي وانما اوردت هذا هنا لما عني به اهل بلدنا من طلب
معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التاويل
ما لا يسوغ انتهى قلت وهذه قاعدة حسنة يفزع اليها حيث يتعسر وجه
الجمع بين الترجمة والحديث وهي مواضع قليلة جدا ستظهر كما سياتي ان شاء
الله تعالى ثم ظهر لي ان البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الابواب
على اطوار ان وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه
اورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي حدثنا وما قام
مقام ذلك والعنعنة بشرطها عنده وان لم يجد فيه الا حديثا لا يوافق شرطه
مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة حتى يسوق لها ما هو من
شرطه ومن ثم اورد التعاليق كما سياتي في فصل حكم التعليق فان لم
يجد فيه حديثا صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستانس به
ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث او معناه ترجمة باب ثم
اورد في ذلك اما آية من كتاب الله تشهد له او حديثا يؤيد عموم ما دل عليه
ذلك الخبر وعلى هذا فالاحاديث التي فيه على ثلاثة اقسام وسياتي تفصيل
ذلك مشروحا ان شاء الله تعالى ولنشرع الآن في تحقيق شرطه فيه وتقرير
كونه اصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي قال الحافظ ابو الفضل بن طاهر
فيما قرات على الثقة ابي الفرج بن حماد ان يونس بن ابرهيم بن عبد القوي اخبره
عن ابي الحسن ابن المقير عن ابي المعمر المبارك بن احمد عنه قال شرط البخاري
ان يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين
الثقات الاثبات ويكون اسناده متصلا غير مقطوع وان كان للصحابي راويان
فصاعدا فحسن وان لم يكن الا راو واحد وصح الطريق اليه كفى قال وما ادعاه

الحاكم

الحاكم ابو عبد الله ان شرط البخاري ومسلم ان يكون للصحابي راويان فصاعدا
ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان الى آخر كلامه فمنتقض عليه بانهما اخرجا
احاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الا راو واحد انتهى والشرط الذي ذكر الحاكم
وان كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين اخرج لهم فانه معتبر في حق من بعدهم
فليس في الكتاب حديث اصل من رواية من ليس له الا راو واحد قط وقال
الحافظ ابو بكر الحازمي رحمه الله هذا الذي قاله الحاكم قول من لم يمعن الغوص في خبايا
الصحيح ولو استقرا الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه ثم
قال ما حاصله ان شرط الصحيح ان يكون اسناده متصلا وان يكون راويه
مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط متصفا بصفات العدالة ضابطا متحفظا
سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد قال ومذهب من يخرج الصحيح ان
يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم
حديثه مدخول قال وهذا باب فيه غموض وطريق ايضاحه معرفة طبقات الرواة
عن راوي الاصل ومراتب مداركهم فلنوضح ذلك بمثال وهو ان تعلم ان اصحاب
الزهري مثلا على خمس طبقات ولكل طبقة منها مزية على التي تليها فمن كان في
الطبقة الاولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري والطبقة الثانية
شاركت الاولى في التثبت الا ان الاولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول
الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يلازمه في السفر ويلازمه في الحضر والطبقة
الثالثة لم تلازم الزهري الا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الاتقان
دون الاولى وهم شرط مسلم ثم مثل الطبقة الاولى بيونس بن يزيد وعقيل
بن خالد الايليين ومالك بن انس وسفيان بن عيينة وشعيب بن ابي حمزة
والثانية بالاوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر
وابن ابي ذئب قال والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين
واسحق بن يحيى الكلبي والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعوية بن يحيى الصدفي
والمثنى بن الصباح والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن
عبد الله الايلي ومحمد بن سعيد المصلوب فاما الطبقة الاولى فهم شرط البخاري
وقد يخرج من حديث اهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب واما
مسلم فيخرج احاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج احاديث اهل الطبقة
الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية واما الرابعة والخامسة
فلا يعرجان عليهما قلت واكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية
تعليقا وربما اخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقا ايضا وهذا
المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا اصحاب نافع واصحاب
الاعمش واصحاب قتادة وغيرهم فاما غير المكثرين فانما اعتمد الشيخان في تخريج
احاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطا لكن منهم من قوي الاعتماد عليه
فاخرجا ما تفرد به كيحيى بن سعيد الانصاري ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه
فاخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الاكثر وقال الامام ابو عمرو بن الصلاح في كتابه

اصحاب الزهري على خمس طبقات